دور تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين نتائج تقييم الاداء المصرفي: دراسة تحليلية مقارنة في مصرف بغداد

The role of adopting international financial reporting standards to improve the results of banking performance evaluation: A comparative analytical study in Bank of Baghdad

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 19-03-2023
- تاريخ ارسال التعديلات: 05-04-2023
- تاريخ قبول النشر: 11-04-2023

***المؤلف المراسل:**
الزهراء كاظم جواد
Alzahraakadhim805@gmail.com

عمر علي الدوري
قسم اقتصاديات ادارة الاستثمار والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
Omer A. Al-Doori
Department of Economics of Investment and Business Administration, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
omeraldoori7@gmail.com

الزهراء كاظم جواد
قسم اقتصاديات ادارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
Alzahraa k. Jawad
Department of Banking Management Economics, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
Alzahraakadhim805@gmail.com

المستخلص:

تهدف الدراسة الى معرفة مدى تأثير الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS في تحسين نتائج تقييم الاداء المصرفي ، وتستند الدراسة الى فرضية رئيسية تتمثل في ان التزام المصارف التجارية بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يؤثر ايجاباً في نتائج تقييم الاداء المصرفي من خلال إعداد قوائم مالية تتمتع بالشفافية والملاءمة وقابلة للمقارنة مع المصارف الاخرى في جميع دول العالم ، و لِغَرض اِختِبار فرْضيَّة البحْث وَتحقِيق أهْدافه تم استخدام المنْهج الاسْتنْباطيّ فِي عَرْض ودراسة وَتحلِيل مُتغيّرات البحْث فِي الجانب النَّظَريّ ، وَتِم اِعتِماد المنْهج اَلوصْفِي الكمِّيّ التَّحْليليّ والْمنْهج المقارن فِي الجانب العمَليّ.

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها؛ ان نتائج النسب والمؤشرات المالية المبنية على المبالغ المستخرجة من القوائم المالية المعدة على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية انعكست بشكل ايجابي على تقييم اداء المصارف وادت الى تحسين نتائج تقييم الاداء للمصرف وعملية المقارنة مع نسب المصارف في الدول الاخرى، كما اوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة المعنية بعملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف لزيادة التركيز والقاء الضوء على ايجاد آلية موحدة لتطبيق المعايير ومتابعة التطبيق السليم لها.

الكلمات المفتاحية: الابلاغ، معايير الابلاغ المالي الدولية، القوائم المالية، الاداء، تقييم الاداء المصرفي.

Abstract:

The study aims to figure out the extent to which the commitment to the application of the International Financial Reporting Standards (IFRS) affects the results of the evaluation of banking performance, the study based on a key premise that the commitment of commercial banks to the application of international financial reporting standards positively affects the results of the evaluation of banking performance through the preparation of financial statements that are transparent, appropriate and comparable with other banks in all countries of the world, For the purpose of testing the hypothesis of the research and achieving its objectives, the deductive approach was used in the presentation, study and analysis of research variables in the theoretical aspect, the descriptive quantitative analytical approach and the comparative method were adopted in the practical aspect.

The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the results of the ratios and financial indicators based on the amounts extracted from the financial statements prepared in accordance with the International Financial Reporting Standards reflected positively on the evaluation of the performance of banks and led to improving the results of the performance evaluation of the bank and the process of comparison with the ratios of banks in other countries.

The study also recommended the need to intensify efforts among the relevant authorities concerned with the process of applying international financial reporting standards in banks to increase focus and shed light on finding a unified mechanism for the application of standards and follow up on their proper application.

Keywords: reporting, international financial reporting standards, financial statements, performance, evaluation of banking performance.

المقدمة:

يُمثِّل القطَاع المصْرفيُّ أحد القطاعات الخدْميَّة اَلمهمة والْمؤثِّرة فِي الاقْتصاديَّات الحديثة لَيْس فقط لِدوْره فِي حَشْد المدَّخرات الوطنيَّة والْأَجْنبيَّة وتعْبئتهَا وإعادة تدْويرهَا فِي الاقْتصاد ، بل لِأنه أَصبَح حَلقَة الاتِّصال الأكْثر أَهَميَّة مع العالم الخارجيّ ، كمَا أَنَّه يُعَد أحد الدِّعامات الأساسيَّة فِي المنْظومة الماليَّة اَلتِي تُؤدِّي دوْرًا حيويًّا وجوْهريًّا فِي نَجَاح أو فشل الاقْتصاد ، وَفِي ضَوْء التَّطوُّرات السَّريعة والْمتلاحقة اَلتِي تشْهدهَا بِيئة الأعْمال المعاصرة اَلتِي أَصبَحت تَعمَل تَحْت غِطَاء نِظَام عَالَمِي جديد تَتَمثَّل مَعالِمه فِي اَلعدِيد مِن الأبْعاد مِنهَا تَزايُد اِنتِشار الشَّركات مُتَعدِيَة الجنْسيَّات ظَهرَت الحاجة إِلى معْلومات مُحاسبيَّة أَكثَر مُلَاءمَة وموثوقيَّة لِاتِّخَاذ القرارات الاسْتثْماريَّة والائْتمانيَّة المخْتلفة ، مِمَّا وَلَّد الحاجة إِلى تبنِّي وَتطبِيق مَعايِير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة اَلتِي تُؤدِّي دوْرًا مُهمًّا فِي تَحقِيق التَّوافق المحاسبيّ اَلدوْلِي وَذلِك لِتوْفِير معْلومات مَالِية مُلَائمَة وَقابِلة لِلْمقارنة ضِمْن تَقارِير مَالِية تَستخْدِم فِي المساعدة على تَرشِيد قرارَات مُسْتخْدميهَا، وَكُلمَا كَانَت البيانات الماليَّة المنْشورة تَتَمتَّع بِإفْصَاح كافٍ ومعْروضة على وَفْق المعايير الدَّوْليَّة لِلإبْلاغ الماليّ أَصبَحت مِن السُّهولة مُقارنتهَا مع المصارف اَلأُخرى المشابهة لَهَا فِي النَّشَاط فضْلا عن إِمْكانيَّة المقارنة لِفترَات سَابِقة لِنَفس اَلمصْرف ، وَيمكِن اِسْتخْدامهَا لِتقْيِيم أَدَاء اَلمصْرِف والْوقوف على وَضعِه الماليّ.

المحور الاول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

أَلزَم البنك المركز العراقي كَافَّة المصارف المدْرجة فِي سُوق العرَاق لِلْأَوْراق الماليَّة بِتبنِّي وتطبِيق مَعايِير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة مُنْذ عام 2016، لَكِن نَتِيجَة لِحداثة تبنِّي هَذِه المعايير فِي العرَاق لَا سِيَّما فِي قِطَاع مُهِم وَحيَوِي مِثْل القطَاع المصْرفيّ فقد تَتَولَّد بَعْض التَّأْثِيرات على مُسْتَوَى الأدَاء الماليّ اَلتِي قد يَصعُب تحْديدهَا بِدقَّة وَممَّا لَا شكَّ فِيه أنَّ ذَلِك سيؤثِّر فِي عَمَليَّة ونتائج تَقيِيم أَدَاء المصارف.

ويمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

هل إِنَّ تبنِّي المصارف التِّجاريَّة المدْرجة فِي سُوق العرَاق لِلْأَوْراق الماليَّة لِمعايير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة يُؤثِّر فِي تَقيِيم أَدائِها ؟

2. فرْضية البحْث

يستند البحث الى الفرضية الرئيسية الآتيـــــة:

يُؤثِّر تَطبِيق مَعايِير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة إِيجابًا فِي تَقيِيم الأدَاء المصْرفيّ لِلْمصارف العراقيَّة الخاصَّة المدْرجة فِي سُوق العرَاق لِلْأَوْراق الماليَّة.

3. هدف البحث

1. دِراسة و تحلِيل العلاقة بَيْن تبنِّي وَتطبِيق مَعايِير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة مِن عَدمِه و بيْن عَمَليَّة ونتائج تَقيِيم الأدَاء المصْرفيّ.

2. إِثبَات دور تبنِّي وَتطبِيق مَعايِير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة فِي تَوليد بيانَات مَالِية تَتسِم بِالْجوْدة والشَّفافيَّة وَقابِلة لِلْمقارنة محلِّيًّا وَدولِيا وَتأثِير ذَلِك على مُستَوَى أَدَاء القطَاع المصْرفيّ .

4. أَهَميَّة البحْث

يَكتَسِب البحْث أَهَميتَه مِن أَهَميَّة تبنِّي وَتطبِيق مَعايِير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة اَلتِي تَلقَى قبولا عامًا بِتطْبِيقهَا مِن قِبل اَلعدِيد مِن الدُّول لِدوْرِهَا الفاعل فِي تَحقِيق التَّوافق المحاسبيّ اَلدوْلِي وَ لمَا لَهَا مِن تَأثِير مُهِم على دَوْر وَ أَداء المؤسَّسات الماليَّة بِشَكل عامّ و الْمصارف بِشَكل خاصّ لَا سِيَّما مَا يَتَعلَّق بِالْأَطْراف اَلتِي تَرتَبِط بِهَذه المؤسَّسات مِن أَصحَاب رُؤُوس الأمْوال وعملَاء تِجاريِّين وممولِين وموظَّفين وحكومات وَغيرِها.

5. مَنْهَج البحْث

تِم اِعتِماد المنْهج الاسْتنْباطيّ فِي عَرْض ودراسة وَتحلِيل مُتغيِّرات البحْث فِي الجانب النَّظَريّ ، وَتِم اِعتِماد المنْهج اَلوصْفِي الكمِّيّ التَّحْليليّ والْمنْهج المقارن فِي الجانب العمَليّ لِغَرض اِختِبار فرْضيَّات البحْث وَتحقِيق أهْدافه.

6. مُجتَمَع وَعينَة البحْث

• **مُجتَمَع البحْث** : تَمثَّلَ مُجتَمَع البحْث بِالْمصارف التِّجاريَّة العراقيَّة الخاصَّة المدْرجة فِي سُوق العرَاق لِلْأَوْراق الماليَّة وَالتِي بلغ مجْموعهَا (23) مصْرفًا.

• **عَينَة البحْث** : تَمثلَت بِعيِّنة عَمدِية مُتَمثلَة فِي مصرف بغداد كونه مصرف تجاري خاص متوفر به متطلبات البحث.

7. حُدُود البحْث

1 . **اَلحُدود المكانيَّة** : تَتَمثَّل اَلحُدود المكانيَّة لِلْبحْث فِي مصرف بغداد.

2 . **اَلحُدود الزَّمانيَّة** : تَتَمثَّل اَلحُدود الزَّمانيَّة لِلْبحْث فِي سنة (2015) قبل وبعد التَّبَنِّي والتَّطْبيق الالزامي لِلمصرف عينة البحث وَذلِك لِاخْتبار العلاقة بَيْن مُتَغيِرِي البحْث قَبْل وبعْد التَّطْبيق.

8. أُسلُوب جَمْع البيانات

اِعتمَد البحْث فِي جَمْع البيانات المرْتبطة بِالْجانب النَّظَريّ على مَجمُوعة مِن المصادر العربيَّة والْأَجْنبيَّة والدِّراسات السَّابقة والْكتب والْبحوث والدَّوْريَّات المنْشورة على شَبكَة الإنْترْنت، أَمَّا فِي الجانب العمَليّ فقد اِعتمَد على التَّقارير الماليَّة المنْشورة لِلْمصرف عَينَة البحْث المدْرج فِي سُوق العرَاق لِلْأَوْراق الماليَّة.

9. مخطط البحث الافتراضي

ويتمَثَّل فِي اَلآتِي:

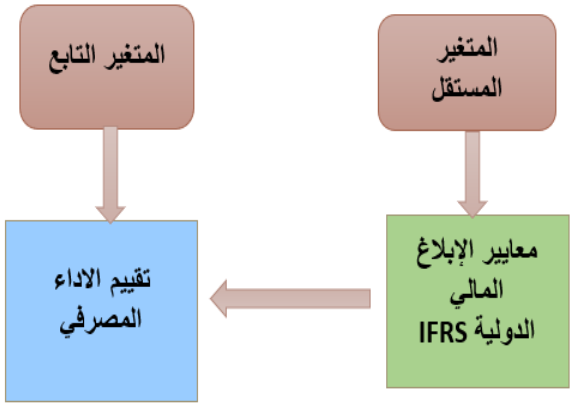

الشكل (1): المخطط الفرضي للبحث
المصدر : مِن إعدَاد الباحث

المحور الثاني: معايير الابلاغ المالي الدولية وتقييم الاداء المصرفي

1.2. معايير الابلاغ المالي الدولية – خلفية نظرية:

تَأسسَت لَجنَة مَعايير المحاسبة الدَّوليَّة (IASC) في عام 1973 على إثْر اِتِّفاق بَيْن المعاهد والْجمْعيَّات المهْنيَّة الرَّائدة في كُلّ مِن (المكْسيك ، اليابان ، كَندَا ، أُسْتراليَا ، هُولنْدَا ، فرنْسَا ، أيرْلنْدَا ، المملْكة المتَّحدة ، أَلْمانْيَا والْولايات المتَّحدة) ، وَكَان الهدف مِن ذَلك إعْدَاد ونشْر المعايير المحاسبيَّة الدَّوْليَّة ودعْم قَبولِها والالْتزام بِهَا فضْلا عن تَعزيز العلاقة بيْنهَا وبيْن الاتِّحاد اَلدوْلِي لِلْمحاسبين (IFAC) وَهِي اَلجهة أو الهيْئة اَلتِي تَتَولَّى مسْؤوليَّة إصدَار بيانَات عن أُصُول المحاسبة الدَّوْليَّة بِاسْمِهَا وقد قَامَت بِإصْدَار 41 مِعيَار مُحَاسبِي دَولِي لغاية عام 2000.

إذ بَدأَت عَمَليَّة إصدَار المعايير المحاسبيَّة الدَّوْليَّة مُنْذ عام 1973 مِن قِبل لَجنَة مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة (IASC) التي مقرُّهَا لَندَن و التي أَصدَرت 41 مِعْيارًا مُحاسبيًّا دوْليًّا ، وَفِي عام 2000 تمَّ إعادة هَيكلَة لَجنَة مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة والنِّظام الأساسيّ لَهَا وتمَّ تغيير تسْميتهَا الى مَجلِس مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة (IASB) اَلذِي تمَّ إعْتباره مُنْذ نِيسان 2001 هُو المسْؤول عن إصدَار مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة بدلاً عن لَجنَة المعايير سابقة الذكر ، كمَا تَبنَّى مَجلِس مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة كَافَّة المعايير المحاسبيَّة الصَّادرة عن لَجنَة مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة السابقة (حميدَات ، 2019 : 3) .

وَفِي عام 2002 قام مَجلِس مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة بتغيير تَسمِية لَجنَة التَّفْسيرات القائمة (SIC) إلى لَجنَة تفْسيرات المعايير الدَّوْليَّة لِلْإبْلاغ الماليّ (IFRIC) التي هدفت إلى تَوضِيح وَتفسِير المعايير المحاسبيَّة القائمة من خلال تَقدِيم توْجيهات وإرْشادات بِشكل مُسْتَمِر عن مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة الصَّادرة و كذلك بشأن مَعايير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْلية (IFRS) و هنا ظهرت هذه المعايير للوجود، و قد قام اَلمجْلِس بِتغْيير مُسمَّى المعايير إلى تسمية المعايير الدَّوْليَّة لِإعْدَاد التَّقارير الماليَّة (IFRSs) وَالتِي بلغ عَددُها (17) مِعْيارًا حَتَّى الآن مع إبقَاء كَافَّة المعايير والتَّفْسيرات الصَّادرة عن لَجنَة مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة سَارية المفْعول (العامري ، 2021 : 14)

وعرْف مَجلِس معايير اَلْمحاسبة الماليَّة(FASB) معايير الابلاغ المالي الدولية بِأَنَّهَا " الأنْشطة اَلتِي يَتم الاعْتماد عليْهَا فِي خِدْمَة حاجات مُسْتخْدمي المعْلومات الماليَّة اَلتِي يحْتاجون إلَيْهَا مِن الوحدة الاقتصادية " (مُزْهِر ، 2018 : 31)، وَهِي سِلْسلة مِن التَّصْريحات المحاسبيَّة اَلتِي نَشرُها مَجلِس مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة IASB ، لِمساعدة مُعدِّي البيانات الماليَّة فِي جميع أَنحَاء العالم على إنتَاج وَتقدِيم معْلومات مَالِية تَتسِم بِالْجوْدة والشَّفافيَّة وَقابِلة لِلْمقارنة (Kieso , 2018 : 36) .

وَيمكِن القوْل مِمَّا سبق ذِكْره ، أنَّ مَعايير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة (IFRS)ما هي إلا مَجمُوعة مِن المبادئ والتَّعْليمات والتَّوْجيهات اَلتِي أَصْدرَهَا مَجلِس مَعايير المحاسبة الدَّوْليَّة (IASB)والتي تُمثِّل دليل عمل مُحَاسبِي لمُعدِّي القوائم الماليَّة بحيث تمكنهم مِن إعدَاد تَقارير مَالِية تَتَمتَّع بِالْوضوح والشَّفافيَّة وَقابِلة لِلْمقارنة وَيمكِن الاعْتماد عليْهَا فِي اِتِّخاذ القرارات المخْتلفة.

2.2. مُبررَات وأسْبَاب ظُهُور مَعايير الابلاغ المالي الدَّوْليَّة:

تَطورَت المحاسبة فِي مُخْتَلِف دُوَل العالم استجابة لمُتطلَّبات التَّطَوُّر فِي كُلّ دَولَة على ضَوْء الأنْظمة والتَّشْريعات والْقوانين السَّائدة فِي كُلّ مِنهَا ، إذ رافقتْ المحاسبة نُشُوء الحضارة وتطوُّرهَا ولم تَكُن مُجرَّد نِظَام كَمِّي مالي وَإنمَا كَانَت تُلبِّي مُتطلَّبات التَّطَوُّر الاقْتصاديّ والسِّياسيّ والاجْتماعيّ على مرّ اَلعُصور، وانْعَكس ذَلِك فِي مِهنَة المحاسبة وأصْبح واضحًا فِي اِختِلاف أُسُس القيَاس والْإبْلاغ الماليّ والْمحاسبيّ ، وَيمكِن تَقسِيم التَّباين فِي الأساليب المحاسبيَّة المعاصرة والْمتَّبعة فِي مُخْتَلِف دُوَل العالم إلى مَا يَأتِي :(العامري ، 2021 : 12 - 13)

1 . تَبايُن فِي أُسُس التَّقْويم والْقياس المحاسبيّ
2 . تَبايُن فِي أُسُس إعدَاد القوائم الماليَّة وتوْحيدهَا
3 . تَبايُن فِي المصْطلحات المحاسبيَّة
4 . تَبايُن فِي تَحقُّق الإيراد
5 . تَبايُن فِي تَحمِيل المصْروفات

وَلكِن رَغْم كُلّ هَذِه التَّباينات ومبرّراتهَا والْأنْظمة والْقوانين اَلتِي تدْعمهَا ،إلا ان هُنَاك جِهَات عديدة تُطَالِب بتَطوير المحاسبة بِاتِّجَاه تَحقِيق التَّوافق والتَّقارب المحاسبيّ على الصعيد الدولي و ذلك لِلْحاجة الماسَّة اَلتِي ظَهرَت و لأسباب عدة، أهمُّهَا :

- تَطوُّر وَتَقدُّم الأسْواق الماليَّة العالميَّة .
- عَولمَة الاقْتصاد وَنمُو وَتحرير التِّجارة الدَّوْليَّة والاسْتثْمار اَلدوْلِي المباشر .
- تَعاظُم حجم و تأثير و قُوَّة الشَّركات مُتَعديَة الجنْسيَّات لِتشْمل مُخْتَلِف أَنحَاء العالم ، سَوَاء عن طريق إنشَاء فُرُوع لَهَا فِي الأقاليم والدُّول أم السَّيْطرة على شركات تَابِعة .
- الخصْخصة فِي بَعْض دُوَل العالم.

3.2. المعوّقات والمؤثّرات فِي تبنّي الدُّول لِمعايير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة

تَتَعلَّق الصُّعوبات والْمعوّقات اَلتِي تُوَاجه عَمَليَّة تبني و تَطبِيق مَعايير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة (IFRS) بِمَدى مُلَاءمَة البيئة

الاقْتصاديَّة وفاعلية الهيْئات المهْنيَّة والنُّظم القانونيَّة وَجوْدَة التَّعْليم بِصفة عَامَّة والتَّعْليم المحاسبيّ بِصفة خَاصَّة فضْلا عن مَشاكِل اَللغَة ونقْص المتخصّصين والْفنّيّين المؤهَّلين لِتنْفيذ المعايير وارْتفاع تَكلِفة التَّطْبيق، وتزْدَاد هَذِه الصُّعوبات فِي البلْدان النَّامية على وَجْه اَلخُصوص نَتِيجَة لِوجود اِخْتلافات بَيْن تِلْك الدُّول نظرًا لِاخْتلاف بِيئة أعْمالهَا (Alagiah & Lok , 2013 : 3) ، كمَا يَصعُب فِي الوقْتِ الحاضر تَفهُّم أَدَاء المصارف عِنْدمَا تَنشَأ المعْلومات الماليَّة فِي مَواقِع جُغْرافيَّة مُختلفَة ، إذ إنَّ اَلعدِيد مِن هَذِه المصارف تَعُد قوائمهَا الماليَّة بِاسْتخْدام قَواعِد وتشْريعات وأساليب مُحاسبيَّة مُتباينة ، وبالتَّالي تُوجَد قِيم أو قَواعِد مُختلفَة لِنَفس الأحْداث الاقْتصاديَّة ، وَإن الافْتقار إلى قَواعِد ومعايير مُحاسبيَّة مُتناغمة يَقِف عائقًا أَمَام عَولمَة رَأس اَلمال وَيحِد مِن قُدرَة المسْتثْمرين على اِتِّخاذ قرارَات مَبنِية على المعْرفة بِالنِّسْبة لِلْبدائل الاسْتثْماريَّة المتاحة وقيام المسْتثْمرين ومسْتخْدمي البيانات الماليَّة بِعمليَّة المقارنة لِلْفرص الاسْتثْماريَّة وبالْمثْل بِالنِّسْبة لِلْمصارف مِن أَجْل قِيَاس وَتقييم أوْضاعهَا وأدائهَا مُقَارنَة مع المصارف المنافسة على الصعيد العالمي .

نستخلص مما سبق الى ان هناك العديد من العوامل المؤثرة في قرار الدول للتحول من المعايير المحلية المعتمدة و تبني و تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، و من ابرز هذه العوامل عدم وجود بنية تحتية تستوعب عملية التبني و التطبيق بشكل مثالي من حيث توافر اسواق رأس المال الكفوءة و الامكانيات المادية و البشرية المتاحة و درجة التطور التكنولوجي و الاعتماد على الانظمة الحديثة فضلا عن مستوى و جودة التعليم المحاسبي بشكل خاص إذ ان هذه المعايير أعدت و اصدرت من قبل خبراء و هيئات دولية متخصصة وان عملية تطبيقها تتطلب مهنية و خبرة عالية بالإضافة الى التعقيدات المتمثلة في العادات و التقاليد و القوانين المتبعة و قصورالهيئات المهنية في المتابعة و الاشراف و الاوضاع السياسية للبلد و ما الى ذلك.

و الشكل الآتي يوضح اهم العوامل و المتغيرات التي تؤثر في تبني و تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) في الدول:

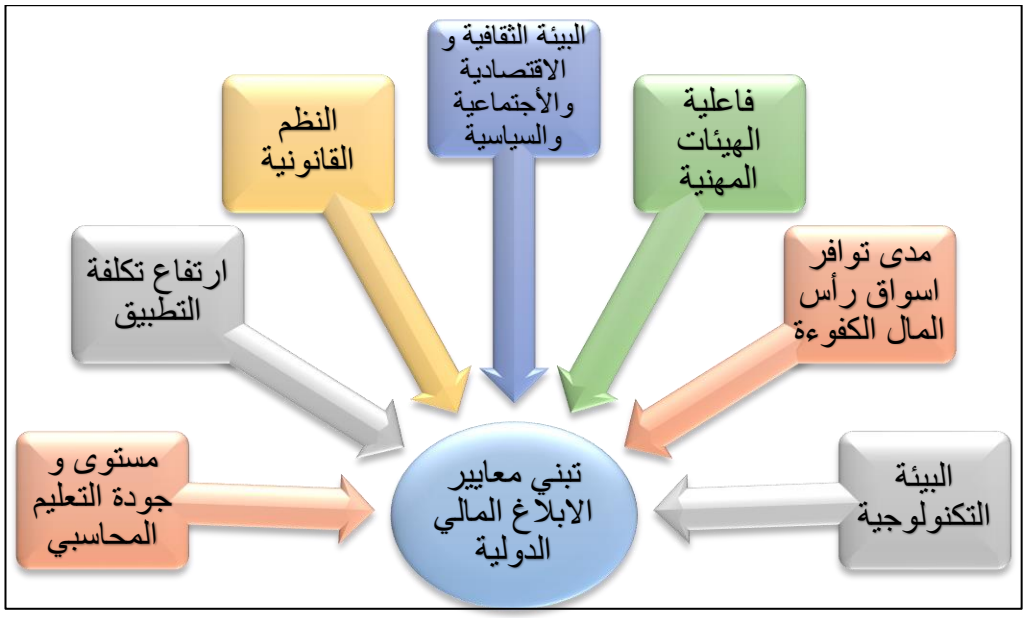

الشكل (2):أهمَّ العوامل المؤثِّرة فِي عَمَليَّة تبنِّي مَعايِير الإبْلاغ الماليّ الدَّوْليَّة

المصْدر : (فرنوي، مصطفى السيد و آخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2022): 29، الطبعة الاولى ،كلية التجارة،جامعة القاهرة،الجيزة) ، (Alagiah, Ratnam&Lok ,Tan Cheng (2013): 14-24, Establishing A System Of Accounting Standards : A Case Study of Macau ,World Review of Business Research, Vol.3.No.2.) بتصرف من الباحثة.

4.2. مَفهُوم الأدَاء وَتقييم الأدَاء المصْرفيّ :

يَتصِف الأدَاء بِكوْنه مَفهُوما واسعًا ومتطوّرًا، ويعتبر الْأداء مِن أَبرَز المفاهيم اَلتي حَظيَت بِالاهْتمام مِن قِبل الباحثين والْمفكّرين لِأهمِّيَّته فِي تَحقِيق الأهْداف الرَّئيسيَّة لِلْوحْدة كالْبقاء والاسْتمْراريَّة (Nikos , 2015 : 506) ، وَفِيمَا يَأتِي عرْضًا مُوجزًا لِأبْرز المفاهيم والتَّعاريف لِكلٍّ مِن الأدَاء بِمفْهومه اَلْعام والْأداء المصْرفيّ وَتقييم الأدَاء المصْرفيّ :

الجدول (1) ـ تعريف الاداء المصرفي

المصـــــدر	التعريف والمفهوم
Allen &) (Parwada,2004: 1152	يعبر الاداء المصرفي عن مدى قدرة المصرف على إدارة امواله و تحقيق اهدافه سواء أكان على صعيد المساهمة في تنمية إقتصاد البلد ام تحقيق الارباح والنمو، ام تحديد المركز الاستثماري والائتماني للمصرف و زيادة القدرة على المنافسة مع المصارف المحلية والأجنبية.
(Dufera,2010:12) و (القيسي،2017: 465)	هو عملية شاملة تستخدم فيها البيانات المالية و غير المالية للوقوف على وضع المصرف و معرفة الطريقة التي اديرت بها امواله و موارده خلال فترة زمنية معينة، فضلاً عن مدى قدرته على توليد الربحية المستدامة و دفع الفوائد و الديون المستحقة و سياسة توزيع الارباح.

الجدول (2) ـ تعريف تقييم الاداء المصرفي

المصـــدر	التـــــعريف
(الدوري، 2013: 17)	يعرف بأنه الاداة او الوسيلة التي تستخدم للتحقق من ان العمليات التي انجزت في نهاية مدة زمنية معينة ـ عادة ما تكون سنة ـ مطابقة للأعمال والاهداف المرغوب انجازها وفق الخطط والسياسات والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة لإعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة عن الانحرافات وتشخيص اسبابها لمعالجتها ومن ثم تلافيها.
(داود و جدوع،2017: 21)	يعني ايجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى نجاح المصرف في تحقيق اهدافه المحددة التي اقيم من اجلها ومواءمتها مع الاهداف المخططة و تحديد مقدار الانحرافات.

تُخلِصُ الباحثةُ من المفاهيم التي تم عرضها آنفاً الى ان الاداء المصرفي يعبر عن جميع الانشطة التي يقوم بها المصرف و طريقته و اساليبه في استخدام موارده المتاحة بالشكل الامثل بما يضمن تحقيقه لأهدافه بكفاءة و حفاظه على استمراريته و بقائه في اداء انشطته المختلفة، فيما يمثل تقييم

5.2. العوامل المؤثّرة في تقييم الأدَاء المصْرفيّ :

يَتَأثَّر الأدَاء المصْرفيُّ وَعمليَة تقْييمه ونتائجهَا بِعدَّة عَوامِل مِنهَا مَا هُو دَاخلِي (العوامل التَّنْظيميَّة) ، وَمِنهَا مَا هُو خَارجِي (العوامل البيئيَّة) ، مِن أهمَّ هَذِه العوامل مَا يَأتِي : (عَاصِي ، 2008 : 92) ، (أحمَد ، 2018 : 670) .

1) العوامل التَّنْظيميَّة : وَيقصِد بِهَا كَافَّة العوامل الدَّاخليَّة الخاصَّة بِالْمصْرف وَهِي :

• **حَجْم الأعْمال** : يَعُد حَجْم الموارد اَلتِي يمْتلكهَا اَلمصْرف وحركتهَا مِن العوامل الهامَّة والْمؤثِّرة فِي تَحدِيد كَفاءَة وإنْتاجيَّة النَّشَاط المصْرفيّ ، إذ كُلمَا إزْدَاد حَجمُها وانْخَفض إجْماليُّ تكاليفهَا ، وَقلَّت كَميَّة المسْحوبات مِنهَا ، سَاعَد ذَلِك فِي رَفْع وَتعزِيز الطَّاقة التَّشْغيليَّة المتاحة فِي البنْك مِمَّا يَنعَكِس فِي إنْتاجيَّة وَربحِية اَلمصْرف.

• **التِّكْنولوجْيَا المسْتخْدمة** : تَتَمثَّل فِي الأساليب والْآليَّات (دَرجَة الأتْمتة) المسْتخْدمة فِي إنجَاز العمل المصْرفيّ ، فَكُلمَا زَادَت دَرجَة الأتْمتة المسْتخْدمة فِي العمل المصْرفيّ كُلمَا أدَّى ذَلِك إلى تَعزِيز جَودَة الخدْمة المصْرفيَّة وَتخفِيض التَّكْلفة وزيادة الرِّبْحيَّة .

• **الكفاءة الإداريَّة :** تُعبِّر عن قُدرَة وإمْكانيَّة الإدارة فِي تَحقِيق الأهْداف المحدَّدة مِن خِلَال حَشْد الطَّاقات والْإمْكانات المتاحة بِمَا يَضمَن الاسْتخْدام الأمْثل لِكافَّة الموارد المتاحة ومَا يعْكسه ذَلِك مِن جَودَة فِي الخدْمات وَسُمعَة جَيدَة لِلْمصْرف .

الاداء المصرفي مجموعة من المؤشرات التي تطبق على نتائج المصرف المحققة في

نهاية السنة المالية لغرض معرفة مدى الانحرافات في نتائج الاداء و تحليلها و تشخيص اسبابها و مواقع الخلل المتسببة لها.

2) العوامل البيئيَّة : وتتمَثَّل فِي العوامل اَلتِي تَكُون خَارِج نِطَاق سَيطرَة اَلمصْرف كوْنهَا عَوامِل خَارجِية ؛ وَهِي :

• العوامل الاقْتصاديَّة : وتشْمل طَبِيعَة النِّظَام الاقْتصاديّ والْموارد المتاحة فِي البلد ، العوْلمة ورفْع اَلقُيود عن الأسْعار ، اَلفُرص الاسْتثْماريَّة المتاحة ، التَّضَخُّم وأسْعَار الفائدة .

• العوامل الاجْتماعيَّة : وتتمَثَّل فِي العادات والتَّقاليد ومسْتَوى الوعْي والثَّقافة ، اَلتِي تُؤثِّر فِي قرارَات الأفْراد الخاصَّة بِالتَّعامل مع الأنْشطة المصْرفيَّة والْخدْمات اَلتِي تُقَدمهَا المصارف .

• العوامل السِّياسيَّة والْقانونيَّة : تُشير إلى الظُّروف والْأوْضاع السِّياسيَّة لِلْبلد اَلذِي يَعمَل فِيه اَلمصْرف ، والْقوانين والتَّشْريعات المنظِّمة لِلْعمل المصْرفيّ دَاخِل البلد .

يتضح مما سبق ان هناك العديد من العوامل المؤثرة في الاداء المصرفي وفي عملية تقييمه ونتائجها و التي تندرج تحت مجموعتين من العوامل الاولى تتعلق بالانشطة التنظيمية داخل المصرف والثانية عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالمصرف ولا بد من اخذ هذه العوامل بالاعتبار عند تقييم اداء المصارف.

6.2. أساليب تقييم الاداء المصرفي:

هناك العديد من الادوات التي يشيع استخدامها في مجال تحليل القوائم المالية و تقييم الاداء، و تعكس الفروق بين هذه الادوات درجة التحليل المطلوب و مجال استخدام نتائج التحليل، فضلا عن تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية، و تتعدد ادوات

واساليب التحليل المالي من ناحية مدى ملاءمتها لاغراض المحلل المالي و طبيعة البيانات المتاحة له من ناحية اخرى، وتوجد مجموعة من ادوات واساليب التحليل المالي الخاصة بالمصارف و تشمل المجموعات الاساسية الاتية: (داود و جدوع،2017: 22)، (المرسومي،2019: 112).

- اسلوب الدراسة المقارنة للقوائم المالية (الافقي و الرأسي او العمودي)، إذ يعد الافقي مقارنة بند او مجموعة بنود بتاريخين متتاليين، اما العمودي فأنه يظهر النسبة التي يساهم بها كل بند من اجمالي المركز المالي و حساب الارباح والخسائر (كشف الدخل) مقارنة لسنتين.
- اسلوب استخدام النسب المالية ، فهذا الاسلوب يوضح الارتباط بين موارد المصرف واستخداماته و مجموعات الموارد و مختلف جوانب الانشطة.
- التحليل باستخدام كشف الاموال (تحليل مصادر الاموال واستخداماتها).
- التحليل العددي المطلق من فترة الى اخرى و كذلك تغيير الفقرات و المتوسطات (بما في ذلك المتوسطات المتحركة).

المحور الثالث: تحليل دور تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين نتائج تقييم الاداء المصرفي لمصرف بغداد:

1.3. مصرف بغداد ـ نبذة مختصرة:

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال اسمي قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس الصادرة بالرقم (م.ش/ 4512) بتاريخ (1992/2/18) و باشر المصرف نشاطه في اعمال الصيرفة المرخص بها منذ (9/12/ 1992)، و قد تم زيادة رأس ماله عدة مرات الى ان اصبح (250) مليار دينار عام 2013، ويعتبر مصرف بغداد من المصارف الرائدة في العراق و قد ساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حشد المدخرات الوطنية و استثمارها بكافة الطرق المباشرة و غير المباشرة في مشاريع تعود بالنفع على العراق و حملة الاسهم فضلا عن تقديم الخدمات المتميزة بأستخدام احدث اساليب العمل المصرفي لتشمل شريحة كبيرة من المتعاملين و اصحاب الاعمال المتواجدين في مناطق فروع المصرف المنتشرة في انحاء البلاد.

2.3. تقييم الاداء المالي لمصرف بغداد قبل وبعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية:

- فيما يلي نتائج تقييم اداء مصرف بغداد لعام 2015 قبل وبعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية بناءا على البيانات المالية المتضمنة في التقارير المالية للمصرف قبل وبعد تطبيق المعايير وفقاً لمؤشرات تقييم الاداء المصرفي:

اولاً: المؤشرات العامة:

1. العائد على الاستثمار (ROI)

الجدول (3) ـ العائد على الاستثمار

البيـــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
الارباح	39,290,570	69,344,261	30,053,691
رأس المال المستثمر	1,549,536,698	1,472,742,593	76,794,105 –
العائد على الاستثمار	% 2.536	% 4.709	% 2.173

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية والبالغة (2.536%) مؤشر سلبي عن اداء المصرف في عام 2015، وعند مقارنة نتائج مؤشر العائد على الاستثمار من خلال الجدول اعلاه نجد ان المؤشر قد ارتفع بنسبة (2.173%) بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وذلك بسبب عدم اعتراف المعايير الدولية ببعض البنود التي يعترف بها بموجب المعايير المحلية مما ادى الى ارتفاع فائض العمليات الجارية وانخفاض مجموع الموجودات نتيجة اختلاف طرق تصنيفها وتقييمها بموجب المعايير الدولية، وهذه تعتبر نسبة ضعيفة ايضا ومؤشر سلبي عن اداء المصرف.

2. نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر (RIC):

الجدول (4) ـ نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر

البيـــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
الأيرادات	79,462,590	79,561,581	98,991
رأس المال المستثمر	1,549,536,698	1,472,742,593	76,794,105 –
نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر	% 5.128	% 5.402	% 0.274

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية والبالغة (5.128%) مؤشر ضعيف يعبر عن اداء سلبي لعمل المصرف في عام 2015 وضعف قدرته الايرادية اي ان رأس المال المستثمر يشكل نسبة قليلة من اجمالي الايرادات الرئيسية للمصرف وهذا المؤشر يعزز ضعف المؤشر السابق ، وعند مقارنته بنتيجة النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نجد انها ارتفعت بمقدار (0.274%) بسبب زيادة الايرادات وانخفاض مجموع الموجودات نتيجة اختلاف طريقة تصنيف الايرادات و قياس وتقييم الموجودات بموجب المعايير الدولية، وهذه تعتبر نتيجة ضعيفة ايضا ومؤشر سلبي عن اداء المصرف.

3. نسبة الاتمتة (التكنولوجيا) المستخدمة:

الجدول (5) ـ نسبة الاتمتة المستخدمة

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
الموجودات الثابتة المستخدمة في الآلآت و المعدات	136,940	137,034	94
مجموع الرواتب والاجور	15,483,434	16,833,686	1,350,252
نسبة الاتمتة المستخدمة	%0.884	% 0.814	% 0.07 –

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تشير النسبة المستخرجة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية والبالغة (0.884%) على ان درجة اعتماد المصرف على الاتمتة والانظمة والتكنولوجيا ضعيف جدا بالمقارنة مع درجة اعتماده على العمالة، وتبين النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية انخفاض طفيف بنسبة (– 0.07 %) بسبب زيادة اجمالي الرواتب والاجور، وهذا يعتبر مؤشر سلبي عن اداء المصرف.

ثانياً: مؤشـــرات الربحـــية:

1. دوران حقوق الملكية

الجدول (6) ـ نسبة دوران حقوق الملكية

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
الايـــرادات	79,462,590	79,561,581	98,991
حـــقوق الملكيـــة	268,488,373	262,144,618	6,343,755 –
نسبة دوران حقوق الملكية	%29.596	%30.350	% 0.754

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تشير النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية والبالغة (29.596%) ان المصرف سيسترجع حقوق الملكية الخاصة به خلال ثلاث سنوات من مجموع ايراداته الرئيسية وهذا مؤشر ايجابي يعبر عن اداء جيد للمصرف إذا بقيت النسبة بهذا المقدار، وعند المقارنة مع النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نجد ارتفاع ايجابي بمقدار (0.754%) وذلك بسبب انخفاض مجموع حقوق المالكين و تصنيفها لبنود اخرى في قائمة المركز المالي لم يعترف بها ضمن المعايير المحلية.

2. معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية:

الجدول (7) ـ معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
صافي الربح بعد الضريبة	5,716,622	6,448,486	731,864
حقوق الملكية	268,488,373	262,144,618	6,343,755 –
معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية	%2.129	%2.460	%0.331

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تشير النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية البالغة (2.129%) ان نسبة ربحية المصرف منخفضة جداً نتيجة الخضوع للضريبة و وجود ارباح محتجزة لدى المصرف، وعند المقارنة مع نتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي نجد زيادة المؤشر بنسبة (0.331%) بسبب زيادة صافي الربح وانخفاض مجموع حقوق المالكين لعدم اعتراف المعايير الدولية ببعض البنود في قائمة الدخل واختلاف تصنيف البنود في قائمة المركز المالي، وهذه تعتبر نتيجة ضعيفة ايضا ومؤشر سلبي عن اداء المصرف.

3. معدل العائد على الودائع:

الجدول (8) ـ معدل العائد على الودائع

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
صافي الربح بعد الضريبة	5,716,622	6,448,486	731,864
مجموع الودائع	269,428,239	49,706,450	% 219,721,789-
معدل العائد على الودائع	% 2.122	% 12.937	% 10.815

تُظهر نتيجة المؤشر البالغة (2.122%) و المحتسبة قبل تطبيق المعايير الدولية ضعف توظيف المصرف لودائع العملاء في الانشطة الاستثمارية المختلفة وبالتالي ضعف مساهمتها في زيادة صافي ارباح المصرف، وعند المقارنة نجد ان النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية تظهر ارتفاع ايجابي في المؤشر بمقدار(10.815%) وذلك يعود الى ارتفاع صافي الربح المحتسب وانخفاض مجموع الودائع بموجب المعايير الدولية، وهذا يعد مؤشر ايجابي عن اداء المصرف.

4. معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف:

الجدول (9) ـ معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
صافي الربح بعد الضريبة	5,716,622	6,448,486	731,864
(حقوق الملكية + مجموع الودائع)	537,916,612	311,851,068	226,065,544 -
معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف	% 1.063	% 2.068	% 1.005

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة المؤشر المحتسبة قبل تطبيق المعايير الدولية والبالغة (1.063%) ضعف مساهمة الودائع وحقوق المالكين في توليد و زيادة صافي ارباح المصرف ويعبر هذا المؤشر عن اداء سلبي وضعيف للمصرف، وتبين نتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ارتفاع بنسبة (1.005%) يعود الى ارتفاع صافي الربح المحتسب والتعديلات على بنود مصادر التمويل طويلة الاجل بموجب المعايير الدولية، وهذه تعتبر نتيجة ضعيفة ايضا ومؤشر سلبي عن اداء المصرف.

5. معدل دوران الموجودات:

الجدول (10) ـ معدل دوران الموجودات

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
صافي الربح بعد الضريبة	5,716,622	6,448,486	731,864
مجموع الموجودات	1,549,336,698	1,472,742,593	76,594,105 -
معدل دوران الموجودات	% 0.368	% 0.437	% 0.069

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة المؤشر المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية والبالغة (0.368%) ضعف كفاءة المصرف في استخدام موجوداته المتاحة لتوليد وزيادة الارباح الصافية بعد الضرائب وهو مؤشر سلبي عن اداء المصرف لعام 2015، وعند مقارنة نتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية تظهر زيادة بمقدار (0.069%) وذلك بسبب اعتراف المعايير الدولية لبعض بنود الموجودات واختلاف طريقة تصنيفها وتقييمها وقياسها الذي انعكس في انخفاض مجموع الموجودات، وهذه تعتبر نتيجة ضعيفة ايضا ومؤشر سلبي عن اداء المصرف.

6. معدل القوة الايرادية الاساسية :

الجدول (11) ـ معدل القوة الايرادية الاساسية

الرصيد	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
(صافي الربح قبل الضريبة + الفوائد المستحقة)			

	21,750,803	15,516,755	6,234,048 –
صافي الموجودات العاملة	212,144,152	102,499,412	109,644,740 –
معدل القوة الايرادية الاساسية	% 10.253	% 15.138	% 4.885

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة المؤشر المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان معدل العائد الذي حققته استثمارات المصرف من موارده الرئيسية قد بلغ (10.253%) وهو مؤشر جيد يدل على كفاءة إدارة المصرف في تحقيق و زيادة الارباح، وعند مقارنته مع نتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نجد ارتفاع ايجابي بمقدار (4.885%) ناجم عن انخفاض صافي الربح قبل الضريبة وانخفاض رصيد صافي الموجودات العاملة المحتسب على وفق المعايير الدولية، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي عن اداء المصرف.

7. نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الايرادات:

الجدول (12) ـ نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الايرادات

الرصيد	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
صافي الربح بعد الضريبة	5,716,622	6,448,486	731,864
الايـــــرادات	79,462,590	79,561,581	98,991
نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الايرادات	%7.194	%8.105	% 0.911

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر النسبة المحتسبة قبل تطبيق المعايير الدولية ان صافي الربح المتحقق بعد طرح ضريبة الدخل يشكل حوالي (7.194%) من مجموع الايرادات الرئيسية للمصرف وهي نسبة ضعيفة تعبر عن قلة صافي الارباح المتحققة من النشاط الرئيسي للمصرف، وعند مقارنتها بالنسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نجد انها ارتفعت بنسبة (0.911%) نتيجة زيادة صافي الربح المتحقق والايرادات المحتسبة بموجب المعايير الدولية وهذه تعتبر نتيجة ضعيفة ايضا ومؤشر سلبي عن اداء المصرف.

8. نسبة تطور اجمالي الربح:

الجدول (13) ـ نسبة تطور اجمالي الربح

الرصيد	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
اجمالي ربح السنة الحالية 2015	39,290,570	69,344,261	30,053,691
اجمالي ربح السنة السابقة 2014	36,040,649	36,040,649	0
نسبة تطور اجمالي الربح	% 9.017	% 92.405	% 83.388

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تشير نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق المعايير الدولية ان ربحية المصرف لهذا العام قد ارتفعت بمقدار (9.017%) عن العام السابق وهو مؤشر ايجابي يدل على كفاءة اداء المصرف في توليد و زيادة اجمالي الارباح، وعند مقارنتها بنتيجة النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نجد ارتفاع ايجابي في درجة تطور اجمالي الربح بمقدار (83.388%) عن العام السابق وهذا ناجم عن زيادة الارباح (فائض العمليات الجارية) المحتسبة على وفق المعايير الدولية، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي عن اداء المصرف.

9. نسبة تطور صافي الربح:

الجدول (14) ـ نسبة تطور صافي الربح

البيان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
صافي ربح السنة الحالية 2015	13,260,673	13,992,536	731,863
صافي ربح السنة السابقة 2014	32,847,000	32,260,673	0
نسبة تطور صافي الربح	% 59.629 –	% 56.627 –	% 3.002

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر النتيجة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان صافي ربح المصرف للسنة الحالية 2015 قد انخفض بمقدار(– 59.629 %) عن السنة السابقة 2014 وهي نسبة سلبية وضعيفة عن تطور صافي ربحية المصرف لهذه السنة، وعند مقارنتها بالنسبة المحتسبة بعد تطبيق المعايير الدولية البالغة تظهر انخفاضاً ايضاً والفرق البالغ (3.002 %) يظهر زيادة انخفاض النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية، وهذا يعتبر مؤشر سلبي عن اداء المصرف.

ثالثاً: مؤشرات الاستثمارات المالية:

1. ربح السهم العادي:

الجدول(15) – ربح السهم العادي

الحساب	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
(صافي الربح بعد الضريبة – ارباح الاسهم الممتازة)	5,716,622	6,448,486	731,864
عدد الاسهم العادية المباعة (المتداولة)	250,000,000	250,000,000	0
ربح السهم العادي	0.022 د./ سهم	0.025 د./ سهم	0.003 د./ سهم

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة المؤشر المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية البالغة (0.022 د./ سهم) ربحية ضعيفة للسهم الواحد و تعتبر مؤشر سلبي لا يلبي رغبات وطموح المساهمين ، وعند مقارنتها بنتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية تظهر زيادة بسيطة بمقدار (0.003 د./ سهم) في ربحية السهم الواحد بسبب ارتفاع صافي الربح المتحقق المحتسب بموجب المعايير الدولية، وهذا يعتبر مؤشر سلبي عن اداء المصرف.

2. القيمة الدفترية للسهم العادي:

الجدول (16) – القيمة الدفترية للسهم العادي

البيـــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
حقوق الملكية	268,488,373	262,144,618	6,343,755 –
عدد الاسهم العادية المباعة (المتداولة)	250,000,000	250,000,000	0
القيمة الدفترية للسهم العادي	1.073 د./ سهم	1.048 د./ سهم	0.025 – د./سهم

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة المؤشر المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان القيمة الدفترية للسهم العادي الواحد بلغت (1.073 د./ سهم) اي ارتفعت بمقدار (0.073 د./ سهم) عن قيمته الاسمية البالغة (1 دينار للسهم) وهي زيادة طفيفة في قيمة المؤشر، وعند مقارنتها بنتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نجد انخفاض في القيمة الدفترية للسهم الواحد بمقدار (– 0.025 د./ سهم) عن قيمته الاسمية البالغة (1 دينار للسهم) ويعود ذلك الى انخفاض مجموع حقوق الملكية المحتسب بموجب المعايير الدولية نتيجة اختلاف طريقة الاعتراف والتصنيف والقياس لمصادر التمويل طويلة الاجل، وهذا يعتبر مؤشر سلبي عن اداء المصرف.

رابعاً: مؤشرات كفاية رأس المال:

1. نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة:

الجدول (17) – نسبة رأس المال الى الموجودات الخطرة

البيـــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
رأس المال الممتلك	268,488,373	262,144,618	6,343,755 –
مجـموع الموجودات الخطرة	678,657,075	446,341,685	232,315,390 –
نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة	%39.562	%58.732	%19.17

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة المؤشر المحتسب قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان رأس مال المصرف يستطيع تغطية ثلث موجوداته الخطرة تقريباً اي حوالي (39.56%) وهذا يعتبر مؤشر متواضع عن اداء المصرف، اما نتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية تظهر زيادة بمقدار (19.17%) بسبب ادراج حسابات جديدة ضمن قائمة المركز المالي لم تكن موجودة ضمن المعايير المحلية، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي عن اداء المصرف.

2. نسبة هامش الامان:

الجدول (18) ـ نسبة هامش الامان

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
رأس المال الممتلك	268,488,373	262,144,618	6,343,755 –
الاستثمارات	258,837,884	93,520,584	165,317,300 –
نسبة هامش الامان	% 103.728	% 280.307	% 176.579

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة المؤشر المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان رأس المال الممتلك للمصرف يستطيع تغطية (103.728%) من مخاطر الاستثمار المحتملة وهذا يعتبر مؤشر جيد وايجابي عن اداء المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر وتغطيتها وعند المقارنة مع نتيجة المؤشر بعد تطبيق المعايير نجد ارتفاع ايجابي بمقدار (176.579%) بسبب انخفاض مجموع حقوق الملكية ومجموع الاستثمارات الناتج عن اختلاف السياسة المحاسبية المستخدمة في تقييم الاستثمارات وفقاً للمعايير الدولية، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي عن اداء المصرف.

خامساً: مؤشرات الهيكل التمويلـــــي:

1. نسبة المطلوبات الى مجموع الموجودات:

الجدول (19) ـ نسبة المطلوبات الى مجموع الموجودات

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
مجموع المطلوبات	1,281,048,325	1,216,897,975	64,150,350 –
مجموع الموجودات	1,549,536,698	1,472,742,593	76,794,105 –
نسبة المطلوبات الى مجموع الموجودات	% 82.67	% 82.62	% 0.05 –

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان مطلوبات المصرف تمثل (82.67%) من مجموع موجوداته وهذا يشير الى ان المصرف يعتمد على اموال المودعين بشكل اكبر من اعتماده على اموال المالكين وهذا قد يعرض المصرف الى المخاطرة و الخسارة ويعبر عن اداء ضعيف وسلبي، وعند مقارنتها بالنسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية تظهر انخفاضاً بمقدار (– 0.05 %) نتيجة لانخفاض اجمالي موجودات ومطلوبات المصرف المحتسبة وفقاً للمعايير الدولية، وهذا مؤشر سلبي عن اداء المصرف.

2. نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات:

الجدول (20) ـ نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات

البيـــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
حقوق الملكية	268,488,373	262,144,618	6,343,755 –
مجموع الموجودات	1,549,536,698	1,472,742,593	76,794,105 –
نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات	%17.32	%17.79	%0.47

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية هنا ان المصرف يعتمد على اموال المودعين اكثر من اموال المالكين والمساهمين ما يعزز نتيجة النسبة السابقة إذ شكلت نسبة مساهمة المالكين حوالي (17.32%)

من اجمالي موجودات المصرف وهي نسبة ضعيفة وسلبية وتؤكد على اتجاه المصرف نحو المخاطرة بسبب اعتماده على الاموال المقترضة من الدائنين وهي مكملة للنسبة السابقة، وتظهر نتيجة النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية زيادة بمقدار (0.47%) وهو مؤشر سلبي وضعيف لأداء المصرف.

سادساً: مؤشرات السيـــــولة (المقدرة على الوفـــاء):

1. نسبة الرصيد النقـــــــد

الجدول (21) ـ نسبة الرصيد النقدي

البيـــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
النقدية	870,879,623	795,650,150	– 75,229,473
مجموع الودائع و مايعادلها	897,310,898	878,665,867	– 18,645,031
نسبة الرصيد النقدي	%97.054	%90.552	– % 6.502

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان المصرف يستطيع تغطية (97.054%) من التزاماته القصيرة الاجل اي انه يستطيع تغطية التزاماته من خلال الارصدة النقدية المتاحة لديه، وتظهر نتيجة النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية انخفاضاً بنسبة (– 6.502 %) نتيجة اختلاف طريقة الاعتراف والتصنيف للموجودات النقدية للمصرف وفي كلا الحالتين يعتبر مؤشر ايجابي وجيد عن اداء المصرف.

2. نسبة الاحتياطي القانوني:

الجدول (22) ـ نسبة الاحتياطي القانوني

البيـــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي لدولية	التغير
النقد لدى البنك المركزي	612,221,173	694,569,016	82,347,843
الودائع و مايعادلها	897,310,898	878,665,867	– 18,645,031
نسبة الاحتياطي القانوني	% 68.228	% 79.048	% 10.82

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية البالغة (68.228%) مؤشر ايجابي واداء جيد من قبل المصرف و كفاءته في ادارة سيولته و تبين النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية زيادة ايجابية بنسبة (10.82%) في سيولة المصرف، وهذا يعتبر مؤشر ايجابي عن اداء المصرف.

3. نسبة التـــــداول:

الجدول (23) ـ نســبة التداول

البيـــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
الموجودات المتداولة	1,493,192,477	1,319,397,387	– 173,795,090
المطلوبات المتداولة	1,281,048,325	1,216,897,975	– 64,150,350
نسبة التداول	1.165 مرة	1.084 مرة	– 0.081 مرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي ان الموجودات المتداولة للمصرف تغطي مصادر تمويلها (المطلوبات المتداولة) بمقدار (1.165 مرة) وهذه نسبة ضعيفة لان النسبة المعيارية تمثل (2 مرة) وهذا يعزز نتائج المؤشرات السابقة في ان المصرف يتجه نحو المخاطرة وضعف الاداء، وعند مقارنتها بنتيجة النسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يظهر انخفاض بمقدار (– 0.081 مرة) ناتج عن انخفاض اجمالي الموجودات والمطلوبات المتداولة وفقاً للمعايير الدولية.

4. نســـبة الســـيولة الســـريعة:

الجدول (24) ـ نسبة السيولة السريعة

البيـــــــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
النقـــــدية	870,879,623	795,650,150	75,229,473 –
المطلوبات المتداولة	1,281,048,325	1,216,897,975	64,150,350 –
نسبة السيولة السريعة	0.680 مرة	0.654 مرة	0.026 – مرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية البالغة (0.680 مـرة) ضعف الهيكل التمويلي للمصرف واتجاهه نحو المخاطرة، وعند مقارنتها مع النتيجة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية يظهر انخفاض طفيف بمقدار (– 0.026 مرة) بسبب انخفاض مجموع النقد والمطلوبات المتداولة.

5. نسبـــة التوظـــيف:

الجدول (25) ـ نسبة التوظيف

البيـــــــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
القروض و السلف	235,718,858	261,797,030	26,078,172 –
الودائع و مايعادلها	897,310,898	878,665,867	18,645,031 –
نسبة التوظيف	% 26.269	% 29.795	% 3.526

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان المصرف يستخدم حوالي (26.269 %) من الودائع في شكل قروض وسلف وهذه نسبة ضعيفة تشير الى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، وعند مقارنتها مع نتيجة النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية نجد ارتفاع النسبة بمقدار (3.526%) ناجم عن زيادة رصيد القروض والسلف الممنوحة من قبل المصرف.

6. صـــــافي رأس المـــال العـــامل الى المطلوبات المتداولة:

الجدول (26) ـ صافي رأس المال العامل الى المطلوبات المتداولة

البيـــــــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التـغـــيـر
صافي رأس المال العامل	212,144,152	102,499,412	109,644,740 –
المطلوبات المتداولة	1,281,048,325	1,216,897,975	64,150,350 –
صافي رأس المال العامل الى المطلوبات المتداولة	1.656 مرة	0.084 مرة	1.572 – مرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تبين نتيجة المؤشر قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية البالغة (1.656 مرة) ضعف اداء المصرف واتجاهه نحو المخاطرة، اما نتيجة المؤشر بعد تطبيق المعايير الدولية تظهر انخفاضاً بمقدار (– 1.572 مرة) بسبب انخفاض صافي رأس المال العامل والمطلوبات المتداولة للمصرف.

سابعاً: مؤشرات إدارة الاموال و المبيـــــعات:

1. سرعة دوران النـقد:

الجدول (27) ـ سرعة دوران النقد

البيـــــــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغـــير
الايـــرادات السـنوية	79,462,590	79,561,581	98,991
(النـقـــد + الموجودات السريعة)	1,255,269,320	1,027,127,161	228,142,159 –
سرعة دوران النقد	0.063 مرة	0.077 مرة	0.014 مرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تشير نتيجة المؤشر المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية البالغة (0.063 مرة) الى صعوبة استرداد الموجودات النقدية من الايرادات السنوية الرئيسية للمصرف اي ضعف سرعة دوران النقد لدى المصرف، وعند مقارنتها بنتيجة المؤشر المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية تظهر زيادة بسيطة بمقدار (0.014 مرة) نتيجة زيادة الايرادات السنوية بسبب عدم الاعتراف ببعض العناصر وفق المعايير الدولية.

2. نسبة الحاجة الى القروض:

الجدول (28) ـ نسبة الحاجة الى القروض

البيـــــــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
القـــــروض	897,310,898	878,665,867	18,645,031 –
حـــقوق المـــلكية	268,488,373	262,144,618	6,343,755 –
الحاجة الى القروض	3.34 مرة	3.35 مرة	0.01 مرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية البالغة (3.34 مرة) الى ان المصرف يتجه نحو المخاطرة لان النسبة المعيارية هنا يجب ان لا تتجاوز المرة الواحدة (1:1) وهذا مؤشر سلبي عن اداء المصرف، وتبين النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية زيادة بسيطة بمقدار (0.01 مرة) نتيجة ارتفاع اجمالي حقوق الملكية المحتسبة بموجب المعايير الدولية.

3. نسبة تطور الموجـــــــودات:

الجدول (29) ـ نسبة تطور الموجودات

البيـــــــــان	قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية	التغير
اجمالي موجودات السنة الحالية 2015	1,549,536,698	1,472,742,593	76,794,105 –
اجمالي موجودات السنة السابقة 2014	1,827,505,325	1,827,505,325	0
نسبة تطور الموجودات	% 15.210 –	% 19.412 –	% 4.202 –

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

تظهر نتيجة النسبة المحتسبة قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ان معدل تطور الموجودات قد انخفض الى (– 15.210%) عن السنة السابقة وهو مؤشر سلبي عن تطور موجودات المصرف، وتبين نتيجة النسبة المحتسبة بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية انخفاض اكثر في معدل تطور موجودات المصرف للسنة الحالية بمقدار (– 4.202%).

وفيما يأتي بيان لنتائج جميع المؤشرات والنسب المالية وتوضيح لأسباب الاختلافات والفروق بين قبل التطبيق وبعد التطبيق للمعايير لعام 2015:

الجدول (30) ـ نتائج المؤشرات والنسب المالية لمصرف بغداد

التسلسل	المؤشـــــــر	قبل التطبيق	بعد التطبيق	التـــغير
1	العائد على الاستثمار	% 2.536	% 4.709	% 2.173
2	نسبة الايرادات الى رأس المال المستثمر	% 5.128	% 5.402	% 0.274
3	نسبة الاتمتة (التكنولوجيا) المستخدمة	% 0.884	% 0.814	% 0.07 –
4	دوران حقوق الملكية	% 29.596	% 30.350	% 0.754
5	معدل عائد الاستثمار الى حقوق الملكية	% 2.129	% 2.460	% 0.331
6	معدل العائد على الودائع	% 2.122	% 12.937	% 10.815
7	معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف	% 1.063	% 2.068	% 1.005
8	معدل دوران الموجـــودات	% 0.368	% 0.437	% 0.069
9	معدل القوة الايرادية الاساسية	% 10.253	% 15.138	% 4.885
10	نسبة صافي الربح بعد الضريبة الى الايرادات	% 7.194	% 8.105	% 0.911
11	نسبة تطور اجمالي الربـــح	% 9.017	% 92.405	% 83.388
12	نسبة تطور صافي الربـــح	% 59.629 –	% 56.627 –	% 3.002

13	ربـــــح السهم العـــــادي	0.022 د./سهم	0.025 د./سهم	0.003 د./سهم
14	القـيمة الدفترية للسهم العـــادي	1.073 د./سهم	1.048 د./سهم	– 0.025 د./سهم
15	نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة	% 39.56	% 58.73	% 19.17
16	نسبة هامش الامـــــان	% 103.728	% 280.307	% 176.579
17	نسبة المطلوبات الى مجموع الموجودات	% 82.67	% 82.62	– % 0.05
18	نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات	% 17.32	% 17.79	% 0.47
19	نسبة الرصـــيد النـــقدي	% 97.054	% 90.552	– % 6.502
20	نسبة الاحتيـاطي القـــانوني	% 68.228	% 79.048	% 10.82
21	نسبة التـــــداول	1.165 مرة	1.084 مرة	– 0.081 مرة
22	نسبة الســـيولـــة الســـريعة	0.680 مرة	0.654 مرة	– 0.026 مرة
23	نسبة التـــــوظيـف	% 26.269	% 29.795	% 3.526
24	سرعـة دوران النقـــد	0.063 مرة	0.077 مرة	0.014 مرة
25	نسبة الحـــــاجة الى القـروض	3.34 مرة	3.35 مرة	0.01 مرة
26	نسبة تطـــــور الموجـــــودات	– % 15.210	– % 19.412	– % 4.202

المصدر: من إعداد الباحثة بالإستناد الى (التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد،2015: 10 – 41)،(دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،2017: 93).

و بناءاً على ما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتيـــة:

1. من خلال الجدول (30) نلاحظ ان قيم النسب المالية للمصرف تغيرت بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية بسبب التغيرات التي احدثتها المعايير الدولية في عناصر القوائم المالية و في قيم هذه العناصر.

2. نلاحظ ان تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية احدث تأثيرا ايجابيا في نتائج (19) من قيم النسب والمؤشرات المالية المحتسبة في تقييم الاداء للمصرف، بينما احدث تأثيرا سلبياً على نتائج (7) فقط من قيم النسب المالية المحتسبة في تقييم الاداء، اي يمكن القول ان تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية احدث تأثيراً ايجابياً وادى الى تحسين نتائج تقييم الاداء لمصرف بغداد في عام 2015.

3. ان التغيرات في السياسة المحاسبية التي اتبعها المصرف في عام 2015 لإعداد قوائمه المالية والتي جاءت ضمن تفسيرات معايير الابلاغ المالي الدولية والتعديلات الجديدة الصادرة والنافذة التي اثرت في المجاميع الجزئية والرئيسية للقوائم المالية شملت الآتي فيما يتعلق بقائمة المركز المالي (الميزانية العامة):

1. قام المصرف بتصنيف الادوات المالية الى (ادوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، والقروض والذمم المدينة، والمتاحة للبيع، والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق،والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة).
2. تم قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة.
3. اظهار و تصنيف حساب النقد الى (النقد والنقد المعادل، ودائع وارصدة مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى).
4. تصنيف حساب القروض والسلف الى (القروض والذمم المدينة الاخرى) وقياسه بالتكلفة المطفأة بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها والفوائد والعمولات المعلقة.
5. تم اظهار و تصنيف حساب الاستثمارات الى (الاستثمارات في موجودات مالية متاحة للبيع) وتتضمن هذه الفئة حقوق الملكية وسندات الدين ويتم قياسها بالقيمة العادلة، و الاستثمارات المالية حتى تاريخ الاستحقاق وتتضمن السندات لدى البنوك المركزية ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
6. تم اظهار الموجودات الثابتة بالصافي (صافي الممتلكات والمعدات) وقياسها بالتكلفة التاريخية بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة.
7. تم الاعتراف بحساب (المشاريع تحت التنفيذ) الذي يتضمن تكاليف المباني قيد الانشاء.
8. تم اظهار حساب موجودات اخرى الذي يشمل على (الارصدة المتبادلة بين الفروع، الفوائد المستحقة،مخصص الارصدة المتبادلة بين الفروع).
9. الاعتراف بحساب الموجودات غير الملموسة بالصافي الذي يتمثل في المبالغ المدفوعة لعقود الايجار والنظم المحاسبية الالكترونية ويتم قيدها بالكلفة وقياسها بالقيمة العادلة.
10. تم اظهار وتصنيف الحسابات الجارية والودائع الى (ودائع وارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى، ودائع العملاء) وقياسها بالتكلفة المطفأة.
11. تم اظهار مخصص ضريبة الدخل بشكل منفصل عن حساب الدائنون ، وتم قياس الاصول والالتزامات الضريبية للسنة الحالية والسنوات السابقة على اساس المبالغ المتوقع تحصيلها او دفعها لهيئة الضرائب.
12. تم الاعتراف واظهار حساب مطلوبات اخرى الذي يتضمن (الفوائد المستحقة، الدائنون، التأمينات،المصاريف المستحقة، اخرى) ضمن المطلوبات.
13. تم اظهار وتصنيف حساب الاحتياطيات الى (احتياطي قانوني، احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات، احتياطيات اخرى) ضمن حقوق المالكين (المساهمين).
14. تم الاعتراف بحساب الارباح المدورة (المحتجزة) واظهاره ضمن حقوق المالكين (المساهمين).

15. ان التغيرات في عرض وتصنيف وقياس بنود قائمة الدخل الشامل (حساب الارباح والخسائر) بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية والتي اثرت في المجاميع الجزئية والرئيسية للقائمة تضمنت ما يأتي:
   1) تم اظهار وتصنيف ايرادات النشاط الجاري الى (ايرادات الفوائد، صافي ايرادات العمولات) ومصاريف النشاط الجاري الى (مصروفات الفوائد، كلف الموظفين) ويتم تسجيل الفوائد المدينة والدائنة وفق طريقة الفائدة الفعالة التي من خلالها يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة عن هذه الادوات من صافي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية.
   2) تم اظهار وتصنيف الايرادات التحويلية والاخرى الى (الايرادات الاخرى) والمصاريف التحويلية والاخرى الى (مصاريف اخرى، مخصص انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة الاخرى،مخصص النقص في النقد).

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1.4. الاستنتاجات

1. توجد العديد من المعوقات والتحديات التي واجهت المصارف في عملية تبني معايير الابلاغ المالي الدولية من ابرزها ارتفاع تكلفة التطبيق والافتقار الى الكوادر المهنية المتخصصة ودرجة الاعتماد على الانظمة الحديثة فضلا عن البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
2. اظهرت نتائج الدراسة ان التزام المصرف بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية ادى الى تحسين نتائج تقييم اداء المصرف.
3. ان نتائج النسب والمؤشرات المالية المبنية على المبالغ المستخرجة من القوائم المالية المعدة على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية انعكست بشكل ايجابي على تقييم اداء المصرف وادت الى تحسين عملية المقارنة مع نسب المصارف في الدول الاخرى.

2.4. التوصيات

1. ينبغي تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة المعنية بعملية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف لزيادة التركيز والقاء الضوء على ضرورة ايجاد آلية موحدة لتطبيق المعايير ومتابعة التطبيق السليم لها.

2. العمل على زيادة الوعي والمعرفة للكوادر المهنية العاملة في القطاع المصرفي والمختصة بالعمل المحاسبي والرقابي فيما يتعلق بمعايير الابلاغ المالي الدولية عن طريق تكثيف ورش العمل والدورات والندوات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع.

3. التركيز على دور التعليم في الجامعات العراقية بإعتماد مناهج تتناول معاير الابلاغ المالي الدولية وكيفية تطبيقها بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات المهنية من اجل الاطلاع على الواقع العملي للتطبيق وتعزيز الثقافة المحاسبية وتأهيل الخريجين على مواكبة التغيرات التي تطرأعلى مهنة المحاسبة.

المصادر

اولاً: المصادر العربية:

1. الدوري، عمر علي كامل (2013)، تقييم الاداء المصرفي: الاطار المفاهيمي و التطبيقي، دار الدكتور للعلوم ، الطبعة الاولى، بغداد.
2. العامري، سعود جايد (2021)، المعايير المحاسبية الدولية و معايير الابلاغ المالي "اطر نظرية و تطبيقات عملية" ، دار المناهج، عمان.
3. المرسومي، مروج طاهر هذال (2019)، تقويم الاداء المصرفي بأستخدام ادوات التحليل الحديثة،الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية، بغداد.
4. حميدات، جمعة فلاح (2019)، منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
5. فرنوي، مصطفى السيد و آخرون (2022)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجيزة.
6. داود، فضيلة سلمان ،جدوع، مخلد حمزة (2017)، تقييم الاداء المصرفي : مفاهيم اساسية و ممارسات تطبيقية ، الطبعة الاولى، جامعة بغداد، مكتبة السيسبان.
7. عاصي، امارة محمد يحيى (2008)، تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية : دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل و الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
8. القيسي، فوزان عبد القادر (2017)، تحليل العوامل المؤثرة على اداء المصارف التجارية بأستخدام نموذج CAMELS : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الاردنية للفترة (2009-2014)، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد (3) ، العدد (14).
9. أحمد، عبد الله سعيد عبد القادر (2018)، تقييم اداء البنوك المصرية بإستخدام نظام التقييم المصرفي الامريكي: دراسة مقارنة بين البنوك العامة و الخاصة ، بحث منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،المجلد (10)، العدد (1).
10. مزهر، سهام جبار (2018) ، العلاقة بين جودة التدقيق والابلاغ المالي: دراسة ميدانية لعينة من المصارف الاهلية في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد (10) العدد (1).
11. التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد 2015.
12. دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، 2017.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

1. Alagiah, Ratnam&Lok, Tan Cheng (2013): 14-24, Establishing A System Of Accounting

Standards : A Case Study of Macau ,World Review of Business Research, Vol.3.No.2

2. Allen David E, Parwada Jerry T (2004), Effects of bank funds management Activities on the disinter mediation of bank deposits, Journal of business finance & Accounting, vol.31, N.7.

3. Dufera, Abdi (2010), Financial performance evaluation, A case study of Awash International bank, Master Thesis, college of business and economics, Mekelle University.

4. Nikos, Tsikriktsis (2015), The effect of operational performance and focus on profitability: A longitudinal study of the U.S. Airline Industry, Manufacturing & Service operations Management vol.9, N.4

5. Kieso, Donald E & Weygandt, Jerry J (2018), Intermediate Accounting, sixteen th edition, John Wiley & Sons Inc, New York.

الملاحق:

الملحق (1) ـ قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل لمصرف بغداد (2015)

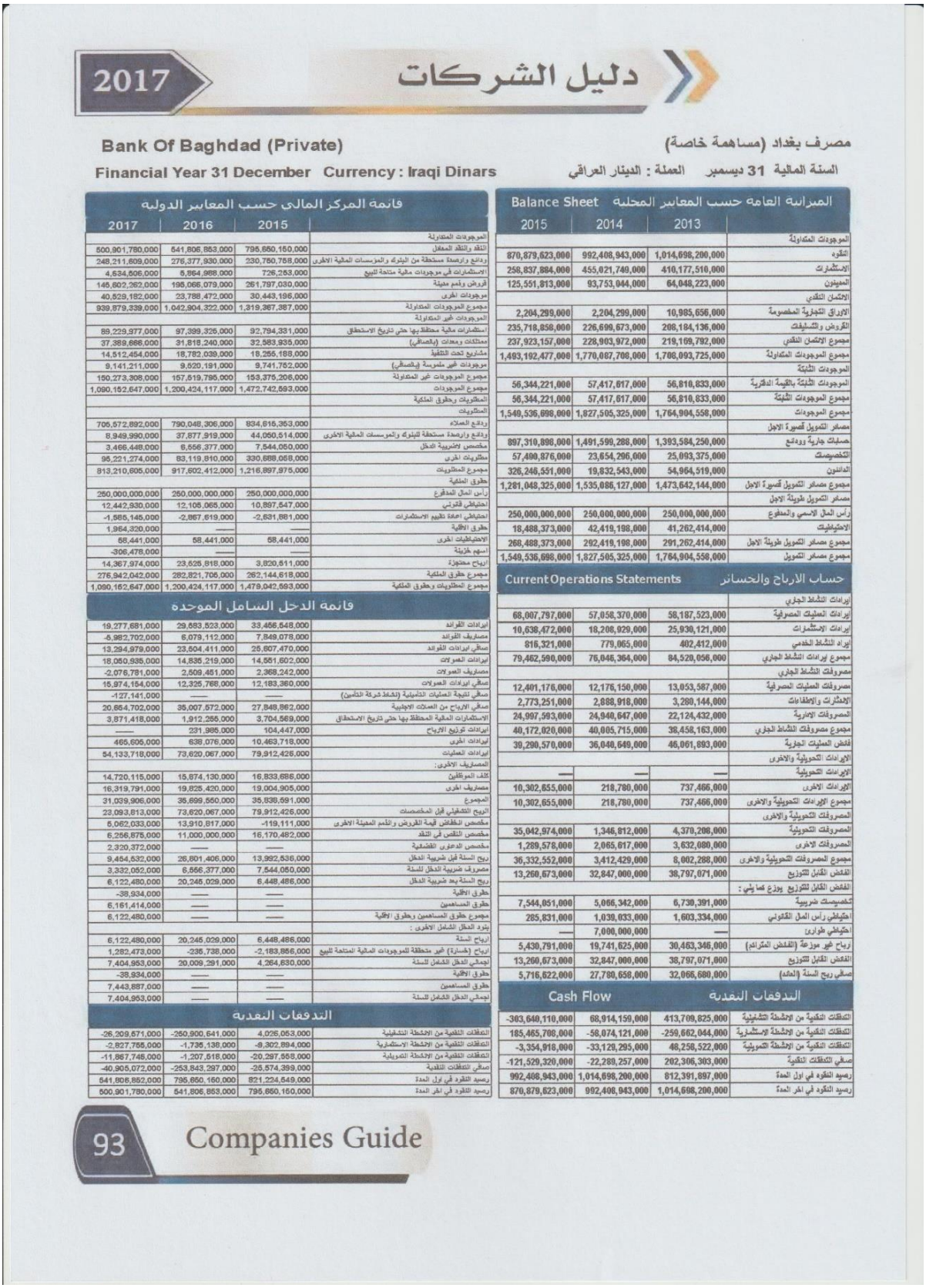

2017 دليل الشركات

مصرف بغداد (مساهمة خاصة)

Bank Of Baghdad (Private)

السنة المالية 31 ديسمبر العملة : الدينار العراقي

Financial Year 31 December Currency : Iraqi Dinars

الميزانية العامة حسب المعايير المحلية Balance Sheet

	2013	2014	2015
الموجودات المتداولة			
النقوه	1,014,698,200,000	992,408,943,000	870,879,623,000
الاستثمارات	410,177,510,000	455,021,749,000	258,837,884,000
المدينون	64,048,223,000	93,753,944,000	125,551,813,000
الائتمان النقدي			
الاوراق التجارية المخصومة	10,985,656,000	2,204,299,000	2,204,299,000
القروض والتسليفات	208,184,136,000	226,699,673,000	235,718,858,000
مجموع الائتمان النقدي	219,169,792,000	228,903,972,000	237,923,157,000
مجموع الموجودات المتداولة	1,708,093,725,000	1,770,087,706,000	1,493,192,477,000
الموجودات الثابتة			
الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	56,810,833,000	57,417,617,000	56,344,221,000
مجموع الموجودات الثابتة	56,810,833,000	57,417,617,000	56,344,221,000
مجموع الموجودات	1,764,904,558,000	1,827,505,325,000	1,549,536,698,000
مصادر التمويل قصيرة الاجل			
حسابات جارية وودائع	1,393,584,250,000	1,491,599,288,000	897,310,898,000
التخصيصات	25,093,375,000	23,654,296,000	57,490,876,000
الدائنون	54,964,519,000	19,832,543,000	326,246,551,000
مجموع مصادر التمويل قصيرة الاجل	1,473,642,144,000	1,535,086,127,000	1,281,048,325,000
مصادر التمويل طويلة الاجل			
رأس المال الاسمي والمدفوع	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000
الاحتياطيات	41,262,414,000	42,419,198,000	18,488,373,000
مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	291,262,414,000	292,419,198,000	268,488,373,000
مجموع مصادر التمويل	1,764,904,558,000	1,827,505,325,000	1,549,536,698,000

حساب الارباح والخسائر Current Operations Statements

إيرادات النشاط الجاري			
إيرادات العمليات المصرفية	58,187,523,000	57,058,370,000	68,007,797,000
إيرادات الاستثمارات	25,930,121,000	18,206,929,000	10,638,472,000
إيراد النشاط الخدمي	402,412,000	779,065,000	816,321,000
مجموع إيرادات النشاط الجاري	84,520,056,000	76,046,364,000	79,462,590,000
مصروفات النشاط الجاري			
مصروفات العمليات المصرفية	13,053,587,000	12,176,150,000	12,401,176,000
الاهتلاكات والإطفاءات	3,280,144,000	2,888,918,000	2,773,251,000
المصروفات الإدارية	22,124,432,000	24,940,647,000	24,997,593,000
مجموع مصروفات النشاط الجاري	38,458,163,000	40,005,715,000	40,172,020,000
فائض العمليات الجارية	46,061,893,000	36,040,649,000	39,290,570,000
الإيرادات التحويلية والاخرى			
الإيرادات التحويلية	—	—	—
الإيرادات الاخرى	737,466,000	218,780,000	10,302,655,000
مجموع الإيرادات التحويلية والاخرى	737,466,000	218,780,000	10,302,655,000
المصروفات التحويلية والاخرى			
المصروفات التحويلية	4,370,208,000	1,346,812,000	35,042,974,000
المصروفات الاخرى	3,632,080,000	2,065,617,000	1,289,578,000
مجموع المصروفات التحويلية والاخرى	8,002,288,000	3,412,429,000	36,332,552,000
الفائض القابل للتوزيع	38,797,071,000	32,847,000,000	13,260,673,000
الفائض القابل للتوزيع يوزع كما يلي :			
تخصيصات ضريبية	6,739,391,000	5,066,342,000	7,544,051,000
احتياطي رأس المال القانوني	1,603,334,000	1,039,033,000	285,831,000
احتياطي طوارئ	—	7,000,000,000	—
ارباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	30,463,346,000	19,741,625,000	5,430,791,000
الفائض القابل للتوزيع	38,797,071,000	32,847,000,000	13,260,673,000
صافي ربح السنة (العائد)	32,066,680,000	27,780,658,000	5,716,622,000

التدفقات النقدية Cash Flow

التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	413,709,825,000	68,914,159,000	-303,640,110,000
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	-259,662,044,000	-58,074,121,000	185,465,708,000
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	48,256,522,000	-33,129,295,000	-3,354,918,000
صافي التدفقات النقدية	202,306,303,000	-22,289,257,000	-121,529,320,000
رصيد النقوه في اول المدة	812,391,897,000	1,014,698,200,000	992,408,943,000
رصيد النقوه في اخر المدة	1,014,698,200,000	992,408,943,000	870,879,623,000

قائمة المركز المالي حسب المعايير الدولية

	2015	2016	2017
الموجودات المتداولة			
النقد والنقد المعادل	795,650,150,000	541,806,853,000	500,901,780,000
ودائع وارصدة مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى	230,780,768,000	276,377,930,000	248,211,609,000
الاستثمارات في موجودات مالية متاحة للبيع	726,253,000	5,864,988,000	4,634,606,000
قروض وذمم مدينة	261,797,030,000	195,065,079,000	146,602,262,000
موجودات اخرى	30,443,196,000	23,788,472,000	40,529,182,000
مجموع الموجودات المتداولة	1,319,387,387,000	1,042,904,322,000	939,879,339,000
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	92,794,331,000	97,399,326,000	89,229,977,000
ممتلكات ومعدات (بالصافي)	32,583,935,000	31,818,240,000	37,389,668,000
مشاريع تحت التنفيذ	18,255,188,000	18,782,039,000	14,512,454,000
موجودات غير ملموسة (بالصافي)	9,741,752,000	9,520,191,000	9,141,211,000
مجموع الموجودات غير المتداولة	153,375,206,000	157,519,795,000	150,273,308,000
مجموع الموجودات	1,472,742,593,000	1,200,424,117,000	1,090,152,647,000
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	834,615,353,000	790,048,306,000	705,572,892,000
ودائع وارصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	44,050,514,000	37,877,919,000	8,949,990,000
مخصص لاضريبة الدخل	7,544,050,000	6,556,377,000	3,466,448,000
مطلوبات اخرى	330,688,058,000	83,119,810,000	95,221,274,000
مجموع المطلوبات	1,216,897,975,000	917,602,412,000	813,210,605,000
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000
احتياطي قانوني	10,897,547,000	12,105,065,000	12,442,930,000
احتياطي اعادة تقييم الاستثمارات	-2,631,861,000	-2,867,619,000	-1,585,145,000
حقوق الاقلية	—	—	1,964,320,000
الاحتياطيات اخرى	58,441,000	58,441,000	58,441,000
اسهم خزينة	—	—	-306,478,000
ارباح محتجزة	3,820,611,000	23,525,818,000	14,367,974,000
مجموع حقوق الملكية	262,144,618,000	282,821,706,000	276,942,042,000
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,479,042,593,000	1,200,424,117,000	1,090,162,647,000

قائمة الدخل الشامل الموحده

ايرادات الفوائد	33,456,548,000	29,583,523,000	19,277,681,000
مصاريف الفوائد	7,849,078,000	6,079,112,000	-5,982,702,000
صافي ايرادات الفوائد	25,607,470,000	23,504,411,000	13,294,979,000
ايرادات العمولات	14,561,602,000	14,835,219,000	18,050,935,000
مصاريف العمولات	2,368,242,000	2,509,451,000	-2,076,781,000
صافي ايرادات العمولات	12,183,360,000	12,325,768,000	15,974,154,000
صافي نتيجة العمليات التأمينية (شاغط شركة التأمين)	—	—	-127,141,000
صافي الارباح من العملات الاجنبية	27,848,862,000	35,007,572,000	20,664,702,000
الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	3,704,569,000	1,912,255,000	3,871,418,000
ايرادات توزيع الارباح	104,447,000	231,985,000	—
ايرادات اخرى	10,463,718,000	638,076,000	465,605,000
ايرادات العمليات	79,912,426,000	73,620,067,000	54,133,718,000
المصاريف الاخرى:			
كلف الموظفين	16,833,686,000	15,874,130,000	14,720,115,000
مصاريف اخرى	19,004,905,000	19,825,420,000	16,319,791,000
المجموع	35,838,591,000	35,699,550,000	31,039,906,000
الربح التشغيلي قبل المخصصات	79,912,426,000	73,620,067,000	23,093,813,000
مخصص الخفاض قيمة القروض والذمم المدينة الاخرى	-119,111,000	13,910,817,000	5,062,033,000
مخصص النقص في النقد	16,170,482,000	11,000,000,000	6,266,875,000
مخصص الدعوى القضائية	—	—	2,320,372,000
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	13,992,536,000	26,801,406,000	9,464,532,000
مصروف ضريبة الدخل للسنة	7,544,050,000	6,556,377,000	3,332,052,000
ربح السنة بعد ضريبة الدخل	6,448,486,000	20,245,029,000	6,122,480,000
حقوق الاقلية	—	—	-38,934,000
حقوق المساهمين	—	—	6,161,414,000
مجموع حقوق المساهمين وحقوق الاقلية	—	—	6,122,480,000
بنود الدخل الشامل الاخرى :			
ارباح السنة	6,448,486,000	20,245,029,000	6,122,480,000
ارباح (خسارة) غير متحققة للموجودات المالية المتاحة للبيع	-2,183,856,000	-236,738,000	1,282,473,000
اجمالي الدخل الشامل للسنة	4,264,630,000	20,009,291,000	7,404,953,000
حقوق الاقلية	—	—	-38,934,000
حقوق المساهمين	—	—	7,443,887,000
اجمالي الدخل الشامل للسنة	—	—	7,404,953,000

التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	4,026,053,000	-250,900,641,000	-26,209,671,000
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	-9,302,894,000	-1,735,138,000	-2,827,755,000
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	-20,297,553,000	-1,207,518,000	-11,867,748,000
صافي التدفقات النقدية	-25,574,399,000	-253,843,297,000	-40,905,072,000
رصيد النقوه في اول المدة	821,224,549,000	795,650,150,000	541,806,852,000
رصيد النقوه في اخر المدة	795,650,150,000	541,806,853,000	500,901,780,000

93 Companies Guide